

عبدالمجيد تبون: إرساء استقرار سياسي في الجزائر يمر عبر النهوض الاقتصادي

وذكر "سائدي تعليمات للمؤسسات الأمنية والقضائية لوقف العمل بالرسائل المجهولة، التي كثيرا ما وُظفت لأغراض كيدية، وأن من يريد التبليغ عن الفساد أمامه مختلف الآليات القانونية والرسمية والإعلامية، فالبلاد تتضمن 180 صحيفة، يمكن اللجوء إلى واحدة منها لكشف الملفات، وأن الحكومة لديها من الإمكانيات ما يمكنها من غلبة الحقيقة".

وتعد ندوة الإنعاش الاقتصادي الأولى من نوعها منذ اعتقال عبدالمجيد تبون لقصر المرادية في ديسمبر الماضي، وقد جاءت في إطار تقليد لقاءات الثلاثية التي كانت تنعقد سنويا قبل الدخول الاجتماعي، بين ممثلي الحكومة ومنظمات أرباب العمل والشركاء الاجتماعيين.

ورغم حضور رجل الأعمال يسعد ربراب كوجه من وجوه أرباب المال، فإن إقصاء النقابات المستقلة يبقى مستمرا وانحصر على النقابة المركزية المقربة من السلطة.

صابر بلحدي
الجزائر - المحرر الرئيسي الجزائري عبدالمجيد تبون إلى حتمية مرور الاستقرار السياسي في البلاد عبر بوابة النهوض الاقتصادي، وإلى أن تراجع إمكانيات البلاد نتيجة تقلص مداخيل النفط وتداعيات أزمة كورونا، هو المصدر الأساسي للاحتجاجات الاجتماعية التي تغذي غضب الشارع على السلطات العمومية، كما لُوح بمراجعة جملة من الآليات التي وُظفت للفساد في تصفية الحسابات السياسية.

ويشير انعقاد الندوة الوطنية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي الثلاثية في العاصمة الجزائرية إلى تسوية تكون قد تمت بين السلطة وبين أبرز رجل أعمال في البلاد، عرف بمواقفه المعارضة لسلطة بوتفليقة، وتعرض للسجن خلال الأشهر الماضية بتهمة الفساد، وذلك بإيعاز من الرجل القوي حينها في الجيش الجنرال الراحل أحمد قايد صالح.

وأعطى الحضور اللافت لرجل الأعمال البربري يسعد ربراب، الملك الأكبر مجمع اقتصادي في الجزائر، الانطباع بأن الطرفين طويلا صفحة الماضي، ويتجهان إلى شراكة اقتصادية واجتماعية والمساهمة في النهوض بالاقتصاد المحلي المتهاك، وهو ما تم التمهيد له بقاء سابق جرى بين الرجل والناطق باسم الحكومة ووزير الاتصال عمار بلحيمر.

ولم يتوان الأعداء من نوعه في تاريخ البلاد، بسبب الغدايات الاجتماعية والاقتصادية لوباء كورونا، والترجمات السياسية في البلاد، في ظل استمرار الإقصاء الحديدية بين السلطة والحراك الشعبي الذي يهدد بالعودة إلى مسلسل الاحتجاجات مع عودة الحياة الطبيعية في البلاد.

ويبدو أن السلطة التي تراهن على الورقة الاقتصادية من أجل امتصاص حالة التملل الاجتماعي في البلاد، ليست مستعدة لفتح حوار مع قوى الحراك الشعبي، ومازالت ترى أن الاستقرار السياسي في البلاد سيمر عبر تحقيق نهضة اقتصادية، وهو تفأل حمله خطاب عبدالمجيد تبون في الندوة، رغم اعترافه بصعوبة المأمورية وبالترجمات السلبية للمنظومة الاقتصادية.

ولأول مرة يقر تبون بأن الاعتماد على الربيع النقابي أفقد البلاد القدرة على الابتكار، إلى درجة صارت لا تملك قرارها بيدها، وتنتظر ما يحدث في السوق الدولية للنقط، قائلا "من يريد لنا الخير يرفع الأسعار ومن يريد تحطيمنا يخفض الأسعار، وهذا خيار يجب أن يتوقف".

يشير انعقاد ندوة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر إلى تسوية تكون قد تمت بين السلطة وبين أبرز رجل أعمال في البلاد

وتستعد الجزائر لدخول اجتماعي هو الأصعب والأعقد من نوعه في تاريخ البلاد، بسبب الغدايات الاجتماعية والاقتصادية لوباء كورونا، والترجمات السياسية في البلاد، في ظل استمرار الإقصاء الحديدية بين السلطة والحراك الشعبي الذي يهدد بالعودة إلى مسلسل الاحتجاجات مع عودة الحياة الطبيعية في البلاد.

ويبدو أن السلطة التي تراهن على الورقة الاقتصادية من أجل امتصاص حالة التملل الاجتماعي في البلاد، ليست مستعدة لفتح حوار مع قوى الحراك الشعبي، ومازالت ترى أن الاستقرار السياسي في البلاد سيمر عبر تحقيق نهضة اقتصادية، وهو تفأل حمله خطاب عبدالمجيد تبون في الندوة، رغم اعترافه بصعوبة المأمورية وبالترجمات السلبية للمنظومة الاقتصادية.

ولأول مرة يقر تبون بأن الاعتماد على الربيع النقابي أفقد البلاد القدرة على الابتكار، إلى درجة صارت لا تملك قرارها بيدها، وتنتظر ما يحدث في السوق الدولية للنقط، قائلا "من يريد لنا الخير يرفع الأسعار ومن يريد تحطيمنا يخفض الأسعار، وهذا خيار يجب أن يتوقف".

أنقرة والدوحة تسعيان إلى «صوملة ليبيا» بتشكيل قوات موالية لهما

اتفاق يقضي بتدريب قطر لميليشيات حكومة الوفاق



اتفاق جديد مشبوه تبرمه حكومة الوفاق

الاستراتيجية. وزار وزير الدفاع القطري طرابلس الاثنين أثناء زيارة وزير الدفاع التركي للمدينة، لمناقشة التعاون العسكري "الثلاثي" بين الدوحة وأنقرة وطرابلس.

وصرح النمرش بعد محادثات مع الوفد التركي والقطري بأن الاتفاق يشمل أيضا "إرسال مستشارين عسكريين إلى ليبيا وإتاحة مقاعد للتدريب في كليات البلدين الشقيقتين".

وأثناء اجتماع عقده رئيس حكومة الوفاق مع الوزيرين التركي والقطري الاثنين، تناولت المحادثات مستجدات الأوضاع في ليبيا والتشديد العسكري شرق سرت ومنطقة الجفرة" إلى الجنوب منها، وفق بيان صادر عن المكتب الإعلامي لحكومة الوفاق.

وفي مسعى منه للتهدئة تراجع الجيش الوطني الليبي في وقت سابق بعد هجومه على طرابلس بغية تحريرها من سطوة الميليشيات التي شلت عمل مؤسسات الدولة.

وعقب 14 شهرا من القتال الشرس، تراجعت قوات الجيش باتجاه سرت، وهي المدينة الساحلية الواقعة 450 كلم شرق طرابلس.

وأنقرة والدوحة معا على ضرورة الحل السياسي للأزمة الليبية، بينما تواصلان حشد المرتزقة السوريين والعرب لتدعيم ميليشيات حكومة الوفاق من جهة، والدفع نحو تأسيس قوات نظامية موالية لهما من جهة أخرى، وفقا لمراقبين.

وفي وقت سابق، اتهم الجيش الليبي أنقرة بمواصلة حشد المرتزقة إلى مصراتة التي تستعملها تركيا كمنصة للهجوم على مدينة سرت الاستراتيجية للجفرة وهي مناطق تحذر العديد من الأطراف الفاعلة إقليميا ودوليا من استهدافها.

وقال النمرش "اتفقنا مع وزير الدفاع التركي خلوصي أكار والقطري خالد بن محمد العلي على التعاون الثلاثي في بناء المؤسسة العسكرية في مجال التدريب والاستشارات".

ويرى متابعون للشأن الليبي أن الدوحة تسعى من وراء هذه الاتفاقية إلى تأسيس جيش موال لها في ليبيا ما يغير تساؤلات عن نوايا قطر وحكومة الوفاق. وتتمحور هذه التساؤلات بالأساس حول ما إذا كانت قطر تستهدف إرسال مستشارين وضباط للتدريب أو قرع بطول الحرب على مدينة سرت

الاستراتيجية إلا أن هذا الاتفاق، إلى جانب مواصلة حشد المرتزقة السوريين والعرب، يؤكد رغبة أنقرة والدوحة معا في مواصلة الدفع نحو المزيد من التوتر. وأعلن وكيل وزارة الدفاع في حكومة الوفاق صلاح النمرش الثلاثاء أنه تم التوصل إلى اتفاق مع قطر وتركيا على إرسال مستشارين عسكريين إلى طرابلس للمساعدة في تعزيز قدرات ميليشيات حكومة الوفاق العسكرية.

وتعد هذه المرة الأولى التي تنخرط فيها قطر عسكريا في ليبيا حيث اقتصر دورها في وقت سابق على الدفع لتركيا مقابل تسليم المرتزقة من سوريا وغيرها وإرسالهم إلى دعم حكومة السراج في مواجهة الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.

وبدورها، تركزت أنقرة على اتفاقية عسكرية مثيرة للجدل وقعتها مع حكومة الوفاق العام الماضي للتدخل العسكري المباشر في ليبيا ما عسق الأزمة، حيث باتت هدف تركيا لتثبيت موطن قدم راسخة لها في ليبيا لتستفيد بذلك من التنقيب عن الثروات الطبيعية على سواحل البلاد. وتأتي هذه التطورات لتكشف التناقضات التركية القطرية حيث تؤكد

عزز توقيع حكومة الوفاق الليبية، واجهة الإسلاميين، اتفاقا عسكريا جديدا، مع قطر هذه المرة، المخاوف من استنساخ التجربة الصومالية في ليبيا حيث تدفع الدوحة وأنقرة إلى استدامة الفوضى وتعميق الانقسامات داخليا من خلال تشكيل قوات موالية للبلدين في ليبيا وتقديمها للمجتمع الدولي على أنها قوات نظامية.

طرابلس - يعكس الاتفاق العسكري الذي وقته حكومة الوفاق الليبية الثلاثاء مع قطر، وهو اتفاق يتيح إرسال الدوحة مستشارين عسكريين لتدريب ميليشيات الوفاق الإسلامية، محاولات الدوحة وأنقرة بتشكيل قوات موالية لكلاهما في ليبيا في استنساخ التجربة الصومالية.

ووقعت قطر وحكومة الوفاق التي يرأسها فايز السراج، وهي واجهة الإسلاميين في ليبيا، اتفاقا عسكريا مساء الاثنين يقضي بتدريب وتعزيز ميليشيات حكومة الوفاق، إضافة إلى تركيز كليات مشتركة للتدريب.

ويرى مراقبون أن من شأن هذه الخطوة أن تعمق الانقسام داخل ليبيا من خلال إمكانية تشكيل قوات موالية للدوحة وأخرى موالية إلى تركيا وهي تجربة قامت بها الدوحة وأنقرة في الصومال وقادت الأخير إلى المزيد من الفوضى.

وزارة الدفاع بحكومة الوفاق أعلنت الاتفاق مع قطر وتركيا على إرسال مستشارين عسكريين لتعزيز قدرات الميليشيات

وتحاول قطر وتركيا من وراء ذلك التسويق إلى أن تلك القوات نظامية للتخفيف من حدة الضغوط الدولية التي تدفع نحو تفكيك الميليشيات الإسلامية وتأسيس جيش نظامي في طرابلس يحل مكان الميليشيات.

وبالرغم من التحذيرات الدولية لتركيا وحكومة الوفاق، واجهة الإسلاميين في ليبيا، التي يرأسها فايز السراج من التصعيد والهجوم على مدينة سرت

تمسك القيادة بالتمديد يعمق الانقسامات داخل اتحاد الشغل التونسي

راشد الغنوشي أسوأ سياسي في عيون التونسيين

علاقاته الخارجية، علاوة على وجود مخاوف على البلاد والمجتمع من مشروع الإسلام السياسي الذي يسعى لتحقيقه.

ويرى مراقبون أن سلوكيات الغنوشي ومحاولات إقحامه البلاد في صراع المحاور الأجنبية هو ما جعله أسوأ شخصية في عيون التونسيين، حيث قاد الغنوشي سلسلة تحركات واتصالات مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أثارت جدلا واسعا بشأن تجاوزه صلاحياته.

وتسببت رئاسة الغنوشي للبرلمان في احتقان متزايد أفضى إلى محاولة عزله في وقت سابق وهي محاولة باءت بالفشل بسبب عدم تمكن الأطراف التي سعت لسحب الثقة منه من تجميع غالبية الأصوات المطلوبة.

وإلى جانب ذلك، يحاول الغنوشي تصدير الأزمة الداخلية لحركته الإسلامية إلى المشهد السياسي التونسي حيث ينص النظام الداخلي للنهضة على أنه لا يمكن التجديد للغنوشي على رأسها.

تونس - تصدّر رئيس البرلمان التونسي، ورئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي، قائمة أسوأ السياسيين بالبلاد، فضلا عن كونه أكثر شخصية لا يثق فيها التونسيون، ولا يريدون أن تلعب أي دور في المشهد السياسي.

واختار 67 في المئة من المشاركين في استطلاع للرأي أجرته مؤسسة "سيغما كونساي" المتخصصة بالتعاون مع "صحيفة المغرب"، ونشرت نتائجها، الثلاثاء، راشد الغنوشي كأكثر شخصية سياسية في البلاد لا يثقون فيها.

وأكد 74 في المئة من المستجوبين أنهم لا يريدون أن يلعب الغنوشي دورا مهما في مستقبل البلاد، وذلك وفقا لنفس الاستطلاع الذي جرى هذا الشهر.

وتصدر الغنوشي للمرة الخامسة تاليا ترتيب الشخصيات السياسية الأدنى ثقة والتي يجب أن لا تلعب أي دور مهم في البلاد، وهو ما يعكس غضبا شعبيا على أدائه في رئاسة البرلمان، وعلى نشاطاته الداخلية وتحركاته

تحويل الفصل 20 في الأصل تحويل الفصل 10 الذي وقع تمريره في مؤتمر جزيرة جربة العام 2002، مبرزا أن "الصراع القائم من أجل تكريس الديمقراطية في العمل النقابي".



هادي عابدي
رئيس نقابة التعليم الثانوي يخوض صراعا مع مكتب اتحاد الشغل

وأضاف العضو النقابي في تصريح لـ"العرب" أنه "منذ العهد السابق تمت المراهنة على ديمقراطية النشاط النقابي بعد صراع كبير من قبل النقابيين الذين نجحوا في توثيق مجهوداتهم ونضالاتهم".

وأشار العابدي إلى ضرورة التداول السلمي على تحمل المسؤولية في الاتحاد، قائلا "لا يمكن أن نمنع أشخاصا أكفاء اليوم وقادرين على تقديم الإضافة من ممارسة حقهم النقابي والترشح لعضوية المكتب التنفيذي.. ولا يمكن إقصاء هؤلاء".

وتمن في معرض حديثه لـ"العرب"، دور المحتجين، مشيدا بدور لسعد اليقوي الكاتب العام للجامعة العامة للتعليم الثانوي، قائلا "أصبح يخوض صراعا علنيا مع قيادات المكتب التنفيذي وهذا دليل قوي على تكريس الديمقراطية وحرية العمل النقابي".

الحمروني في تصريح لإذاعة محلية، القيادة الحالية بمحاولة التمديد والتوريث.

ورفع المحتجون العديد من الشعارات المطالبة بالتداول على المسؤولية كحق وليس هدية ولا للمساس بالفصل العشرين"، كما رفع النقابيون شعارات ولافتات تندد بالعنف الممنهج المسلط على النقابيين مؤكداً أن الانقلاب على الشرعية أضحق أمرا مكشوفاً.

وقال عبدالبزاق بن سعيد، وهو نقابي واحد منظمي تجمع لقاء القوى النقابية الديمقراطية، "إن عددا من النقابيين من العديد من القطاعات استشعروا خطر المساس بالقانون الأساسي لاتحاد الشغل" الأمر الذي اعتبره ممارسة ليست ديمقراطية.

وأضاف بن سعيد في تصريحات أوردتها وكالة الأنباء التونسية "تم خلال المؤتمر السابق لاتحاد الشغل النجاح في التصدي لتحرير نقيح القانون الأساسي الذي يخول لأعضاء المكتب التنفيذي الترشيح لعضوية المكتب التنفيذي لمدة نيابية تتجاوز الدورتين الأمر الذي لا يسمح به القانون الأساسي الحالي للمركزية النقابية".

ويواجه اتحاد الشغل أصلا انتقادات لائحة حول ما يسميه البعض تدخلا في الحياة السياسية ما يعني الابتعاد عن الدفاع عن حقوق العمال.

وأكد الهادي العابدي، عضو الجامعة العامة لمفندي المدارس الابتدائية، أن

تمرير مشروع نقيح الفصل 20 من القانون الأساسي للاتحاد العام التونسي للشغل الذي سيخول لأعضاء المكتب التنفيذي الحالي تجاوز دورتين كأعضاء للمكتب التنفيذي.

واحتج العشرات من النقابيين الثلاثاء في بطحاء محمد علي بالعاصمة تونس (مقر الاتحاد) ضد ما اعتبروه الانقلاب على الفصل 20 من القانون الأساسي للاتحاد عبر عقد مؤتمر "استثنائي غير انتخابي".

واتهم عضو التنسيق الوطنية للقاء القوى النقابية الديمقراطية نبيل



الطوبوي في معركة حاسمة لمشواره النقابي